

تعقيب على د حسن السيد(سلطة القانون والمظاهرات) في مدونة
نحو مجلس تشريعي منتخب

علي خليفه الكواري

٢-٢-٢٠١١

شكرا جزيلا للدكتور حسن السيد على تناوله المهني المسئول وهذا
ما عودنا عليه أستاذ القانون الدستوري الذي يقول كلمة القانون
وينبه لما يجب التنبيه إليه من خلل في المنظومة القانونية.

وما طرحه يتعلق بأهمية سيادة حكم القانون وليس مجرد الحكم
بالقانون، السائد في أنظمة الحكم العربية الراهنة والذي خنق
الشعوب وأضاع البلاد وجعل الموت خيرا من الحياة.

فالحكم بالقانون يتطلب أن يكون القانون مشروعاً في المرتبة
الأولى، و يكون القانون مشروعاً إذا التزم بروح دستور البلاد ،
باعتبار الشعب مصدر السلطات ونظام الحكم ديمقراطي
والمواطنون متساوون في الحقوق والواجبات.

وكذلك مراعاة مرجعيات الدستور نفسه وأولها كون الشريعة
الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع وما نص عليه الدستور من
مرجعية للعهد الدولي والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وكلها
تعتبر التجمعات السلمية من محاضرات و مظاهرات واعتصام حق
من حقوق الإنسان في التعبير.

وقانون التجمعات في قطر وما يماثله من قوانين في تقديري
يتعارض مع روح الدستور ومرجعياته المنصوص عليها فيه، ويقع
في خانة التحكم في إرادة الشعب باسم القانون، وليس حكم القانون.
فالحكم بالقانون يتجلى في وضع قوانين لا تراعي الدستور ولا

مرجعيته بقصد التحكم في مصير الناس وإخضاع إرادتهم لإرادة الحاكم. وهذا هو السائد في معظم قوانين الدول العربية التي تفتقر إلى الشرعية و لا تمت **لحكم القانون** بصلة .